اطاك المغرب

عضو للشبكة الدولية للجنة

من أجل إلغاء الديون غير الشرعية

الرباط في فاتح يوليوز 2018

نداء

إلى كل احرار العالم من مختلف الجنسيات .

إلى المنظمات الدولية المناصرة للحرية وحقوق الشعوب.

معتقلو حراك الريف في المغرب يواجهون أحكاما قضائية ظالمة

من أجل توسيع وتعميم التضامن الأممي حتى إسقاط الأحكام وإطلاق سراح المعتقلين .

نطقت محكمة الاستئناف في الدار البيضاء يوم الثلاثاء 26 يونيو 2018 بأحكام ظالمة في حق قيادات ومناضلي حراك الريف الشعبي والبطولي الذي انطلق عقب مقتل محسن فكري مطحونا في شاحنة جمع النفايات يوم 28 أكتوبر 2016.

يناضل الريفيون والريفيات منذ ذلك الحين في الشوارع والساحات للمطالبة بمحاكمة الجناة القتلة وتلبية مطالب الريف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تحينت الدولة الفرصة للانقضاض على الحراك، واستعملت في ذلك مختلف صنوف المناورات السياسية والقمع الشرس والحصار البوليسي لكل مناطق الريف الكبير، حيث يمنع الاحتجاج منعا باتا ويواجه بالهراوات والاعتقالات، وترابط صنوف قوات القمع هناك منذ بداية ماي 2017 إلى حدود اليوم، وتشن يوميا حملات الاعتقالات ودهم المنازل نهارا وليلا واقتياد الشباب إلى المعتقلات وتقديمهم لمحاكمات توزع مئات السنين من السجن بسخاء. وسبق قتل الشهيد عماد العتابي أثناء مظاهرات 20 يوليوز 2017 بالحسيمة حين واجهت تلك القوات المظاهرات السلمية المنظمة ذلك اليوم بالقمع الشرس والوحشي.

اكتظت سجون البلد بمعتقلي الحراك الريفي الذين تجاوز عددهم 500، حيث حوكم المناضلون المعتقلون بتهم لا أساس لها من الصحة، كالمس بالأمن وبالسلامة الداخلية للدولة، وإهانة هيئة منظمة، وإهانة رجال الأمن أثناء قيامهم بمهامهم، وبتهم أخرى تبين بجلاء طبيعة القوانين المكبلة للحريات نظير تهمة " التظاهر غير المشروع".

التضامن الشعبي المحلي والوطني والدولي وحده الكفيل بفرض الحرية الفورية لمعتقلي حراك الريف وتلبية مطالبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العادلة.

تؤكد الأحكام الظالمة وطأة الطغيان الجاثم على نضالات الشعب المغربي، وكذلك حجم التضامن الواجب و المطلوب تجسيده من أجل فك أسر المعتقلين وإسقاط الأحكام الصادرة عن قضاء فاسد غير ديمقراطي. تعاقب الدولة المغربية أبناء الريف المعتقلين لتجاسرهم على رفض نتائج سياساتها الليبرالية، عوض تلبية مطالبهم الاجتماعية مثل: بناء مستشفيات عمومية وجامعة وبنيات تحتية تضمن الكرامة، ولا زال المسؤولون الفعليون عن قتل محسن فكري وعماد العتابي بعيدين عن أية مساءلة.

أبناء الريف المعتقلون في السجون، يدفعون ثمن مقاومة سياسات التقشف التي تفرضها الدولة على الشعب المغربي بالقمع والاعتقال وتجريم النضال الشعبي.

كشف نضال الريف عن إصرار الدولة المغربية على مواصلة ذات السياسات التي فقرت الشعب المغربي، في حين تراكم أقلية حاكمة وفاسدة الثروات. فوفاء لالتزاماتها التقشفية تجاه الدائنين والمؤسسات المالية الدولية تقلص الدولة الميزانية العمومية الموجهة لتوفير خدمات: الصحة والتعليم وتوفير بنيات تحتية وسكن وخلق فرص شغل للشباب العاطل عن العمل.

إن حراك الريف هو مقاومة شعبية من أسفل تسعى إلى تنمية اقتصادية موجهة إلى الغالبية من المواطنين و المواطنات، جوهرها تلبية الحاجيات المباشرة لأهالي الريف وفرض الكرامة ووضع حد لقمع حرية التعبير والتظاهر ومحاسبة ناهبي المال العام باسم مشاريع تنموية فاشلة.

تؤمن أطاك المغرب عضو الشبكة الدولية للجنة من اجل إلغاء الديون غير الشرعية بأن التضامن الشعبي المحلي والوطني والدولي وحده الكفيل بفرض الحرية الفورية لمعتقلي حراك الريف وتلبية مطالبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العادلة، لذلك فأنها تتوجه لكل مناضلي/ت العالم افرادا ومنظمات من أجل توقيع هذا النداء دفاعا عن حرية معتقلي حراك الريف وبراءتهم من التهم الملفقة لهم.

من أجل حرية معتقلي حراك الريف

من أجل تلبية مطالب حراك الريف

فلنتضامن من كل بقاع العالم